العلاقات العراقية – الأردنية وسبل تعزيزها سياسياً واقتصادياً

أ. م. د. نادية فاضل عباس فضلي

جامعة بغداد– مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

nadia.fadil@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام 2026/5/1 تاريخ القبول 2026/5/24 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

يمثل موضوع العلاقات العراقية– الأردنية أحد المواضيع الاساسية والحيوية في منظومة العلاقات الإقليمية، لما يجمع الدولتين من روابط تاريخية وجغرافية وسياسة واقتصادية، فضلاً عن المصالح الاستراتيجية المتشابكة. يهدف هذا البحث إلى دراسة مسار العلاقات العراقية– الأردنية بعد العام 2003 وتحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة في تطورها السياسي والاقتصادي، مع التأكيد على سبل تعزيزها بما يخدم المصالح المتبادلة ويعزز التكامل الإقليمي. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات بين الدولتين قد اتسمت بالاستقرار النسبي على الرغم من التحديات الإقليمية التي مرت بها الدولتان، والتعاون شهد تقدماً في مجالات الطاقة النقل والتجارة خاصة فيما يتعلق بأنبوب النفط البصرة– العقبة والمناطق الصناعية المشتركة، ولكن ما زالت هناك بعض العقبات مثل التحديات الأمنية والبيروقراطية الاقتصادية وضعف التنسيق السياسي الإقليمي والتي تحد من التكامل المنشود.

الكلمات المفتاحية: العراق، الأردن، التعاون، التكامل، الطاقة، المنطقة الصناعية.

Iraqi-Jordanian Relations and Ways to Strengthen Them Politically and Economically

Assist. Prof. Dr. Nadia Fadil Abbas Fadle

University Of Baghdad- Center for Strategic and International Studies

Abstract:

The topic of Iraqi-Jordanian relations is a fundamental and vital one within the regional relations system, given the historical, geographical, political, and economic ties that bind the two countries, in addition to their intertwined strategic interests. This research aims to study the trajectory of Iraqi-Jordanian relations after 2003 and analyze the factors and variables influencing their political and economic development, while emphasizing ways to strengthen them in a manner that serves mutual interests and enhances

regional integration. The study concluded that relations between the two countries have been characterized by relative stability despite the regional challenges they have faced. Cooperation has witnessed progress in the fields of energy, transportation, and trade, particularly concerning the Basra-Aqaba oil pipeline and joint industrial zones. However, some obstacles remain, such as security challenges, economic bureaucracy, and weak regional political coordination, which limit the desired integration.

Keywords: Iraq, Jordan, Cooperation, Integration, Energy, Industrial Zones.

المقدمة:

تعد العلاقات العراقية– الأردنية من العلاقات الثنائية المهمة في المنطقة العربية، نظراً لما يجمع البلدين من روابط جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية متنوعة، فقد شكّل كل من العراق والأردن محوراً مهماً في معادلة التوازن الإقليمي في المشرق العربي سواء من خلال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري أومن خلال التنسيق السياسي في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، لقد شهدت هذه العلاقات مراحل من التطور والفتور تبعاً للظروف السياسية التي مرت بها المنطقة، إلا أنها ظلت قائمة على أسس المصلحة المشتركة والرغبة في تحقيق الاستقرار والتنمية ومع التحولات الإقليمية بعد العام 2003، برزت الحاجة الى إعادة بناء العلاقات الثنائية بين الدولتين على أسس أكثر استقراراً وتوازناً خاصة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة وتغيرات البيئية الإقليمية والدولية.

اولاً: أهمية البحث

للبحث أهمية متزايدة تنطلق من كون العراق والأردن تربطهما علاقات جغرافية وسياسة واقتصادية، فالعراق والأردن دولتان متجاورتان تربطهما حدود مشتركة ومصالح استراتيجية تؤثر في استقرار المنطقة الإقليمي، وكذلك يشكل التعاون الاقتصادي بين الدولتين ركيزة مهمة خصوصاً في مجالات التجارة والنقل والطاقة محوراً رئيساً لتحقيق التكامل الإقليمي، وهناك أهمية أمنية تنبع من التنسيق الأمني العالي بين العراق والأردن وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الحدود.

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث الى إجراء تحليل معمق لمسار العلاقات العراقية– الأردنية سياسياً واقتصاديًا والمتغيرات المؤثرة فيها، مع تسليط الضوء على أبرز مجالات التعاون السياسي والاقتصادي واستكشاف السبل الناجحة لتعزيزها وتطويرها بما يخدم مصالح الدولتين ويسهم في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي، وكون

الأردن دولة جارة كان لها تأثير مهم في السياسية الخارجية العراقية طيلة المراحل الماضية وايضاً المستقبلية.

ثالثاً: إشكالية البحث

أي بحث علمي ينطوي على العديد من الإشكاليات والتساؤلات تنطلق من الموضوع ذاته تتمثل بما يأتي:

- ما طبيعة العلاقات العراقية – الأردنية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية وكيف يمكن تعزيزها سياسياً واقتصادياً بما يخدم مصالح البلدين المشتركة؟
- ما العوامل التي أثرت إيجاباً وسلباً في مسار العلاقات العراقية – الأردنية؟
- ما السبل العملية لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين؟

رابعاً: فرضية البحث

إن العلاقات العراقية – الأردنية تتأثر بعوامل سياسية واقتصادية وأمنية متشابكة وإن تعزيزها يتطلب تنسيقاً استراتيجياً مشتركاً يقوم على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل للسيادة مع تطوير آليات التعاون الاقتصادي كمدخل لترسيخ الاستقرار السياسي وتمتين أطر الحوار الدائم.

خامساً: منهجية البحث

لدراسة العلاقات العراقية – الأردنية وسبل تعزيزها سياسياً واقتصادياً يمكن اعتماد منهجية متعددة، فالمنهج التاريخي يتيح تتبع العلاقات بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003، وذلك لفهم جذور التوافق السياسي والاقتصادي بين البلدين، وكذلك يستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاتفاقيات ومستوى التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني.

سادساً: هيكلية البحث

يمكننا تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: الإطار السياسي والاقتصادي للعلاقات العراقية – الأردنية بعد العام 2003

المبحث الثاني: تطور العلاقات العراقية – الأردنية اقتصادياً بعد العام 2003

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية– الأردنية وسبل تطويرها

المبحث الأول

الإطار السياسي والاقتصادي للعلاقات العراقية – الأردنية بعد العام 2003

شهدت العلاقات السياسية بين العراق والأردن بعد العام 2003 مرحلة إعادة بناء تدريجية عقب التحولات السياسية التي أعقبت سقوط النظام السابق، واتجه البلدان الى تعزيز التنسيق الدبلوماسي وإعادة فتح قنوات التعاون الرسمي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، كما برزت زيارات متبادلة بين الحكومتين أسهمت في دعم الحوار السياسي وتنسيق المواقف السياسية إزاء القضايا الإقليمية المهمة.

المطلب الاول

العلاقات السياسية العراقية – الأردنية بعد العام 2003

كان للاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 أثر كبير في تغيير مسار العلاقات السياسية بين العراق والأردن، إذ إنهما دولتان جارتان تربطهما عوامل متعددة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية، ويبدو إن الموقف الأردني اتجاه الحرب الأمريكية على العراق وكأنه محاولة للجمع بين المتناقضات أو تحقيق تسويات معقدة و صعبة، ففي الوقت الذي كان فيه الأردن يبدي معارضة واضحة للحرب على العراق واحتلاله، كان يحتفظ بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعلاقات سلام مع «إسرائيل» اللتان تبديان رفضاً كبيراً للعراق [1].

واتفق الموقف الأردني مع بقية الدول العربية فيما يتعلق بالاحتلال الأمريكي للعراق إبان نشوب الأزمة العراقية– الأمريكية وضرورة امتثال العراق لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما عمل الأردن في عهد الملك «عبد الله بن الحسين» على تجنب استخدام منفرد للقوة ضد العراق، انطلاقاً من فكرة بأن أي استخدام القوة من شأنه أن يعّمق حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كما شدد الأردن على أهمية صون السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والوحدة السياسية وسيادة العراق وحماية شعبه، فضلاً عن ذلك فأن الأردن حاول إقناع الحكومة العراقية آنذاك بأن تستجيب وتنفذ الالتزامات كافة التي تفرضها قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعراق وصولاً إلى خلق الأجواء المواتية التي من شأنها أن تطلق عملية تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على شعب العراق التي أنهكت

الشعب العراقي وعلى أساس قرارات مجلس الأمن الدولي بما في ذلك الأمور المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم [2].

وتأزمت العلاقات العراقية– الأردنية قبيل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في نيسان 2003، فالأردن بالتأكيد أعاد حساباته الاستراتيجية والأمنية، والولايات المتحدة الأمريكية بالمقابل بدأت بالبحث عن حلفاء جدد في المنطقة العربية مما يؤهلها لتمرير خطتها السياسية والعسكرية في العراق، ورأت في الأردن إنها هدف مهم في تلك الأجندة واغتنمت فرصة شعور القيادة الأردنية بوجوب الاستفادة من نتائج الحرب على العراق وعدم تكرار ما حدث في العام 1991 [3].

وارتأت الحكومة الأردنية أن تقف موقف الحياد وتسعى لإرضاء القيادة العراقية الجديدة والإدارة الأمريكية على حد سواء وذلك بحثاً عن مصالحها الحيوية مع كلا الطرفين، وليكون حسب الرغبة الأمريكية نموذجاً للأطراف الإقليمية الاخرى للاقتداء بالمملكة الأردنية الهاشمية في التعامل والاعتراف بالعراق الديمقراطي الجديد وهذا ما فسر السعي الأردني الحثيث نحو إقامة أفضل العلاقات الدبلوماسية مع الحكومات العراقية المتتالية [4].

بالمقابل كانت خيارات العراق السياسية المتوفرة للتفاعل مع دول الجوار الجغرافي ومن بينها بالطبع جارتها الأردن هو إعادة النظر في علاقاته مع تلك الدول وإعادة تقويمها بما ينسجم والمصلحة العراقية والنظام الديمقراطي المفترض، وقد تبنى العراق خيارات استراتيجية في سياسة الخارجية تهدف إلى إعادته الى موقعه الإقليمي والدولي الذي يليق به وقامت الاستراتيجية العراقية على مرتكزين أساسيين: [5]

اولاً: أن يكون المبدأ الأساس لعلاقات العراق الإقليمية ومنها الأردن هو الاستقلال التام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ثانياً: قيام العراق بخطوات تعمل على تشجيع الأردن أن يكون حاضراً أكثر في الساحة العراقية، وأن بإمكان العراق في ظل نظامه الجديد وعلاقاته الإقليمية أن يكون عاملاً مشتركاً، ومد جسور التعاون للأردن ولكل دول الجوار العربية من الدول التي تعد بنظرهم مصدر قلق كإيران مثلاً.

وأثناء إقامة المنتدى الاقتصادي العالمي الذى أقيم في الأردن في حزيران من العام 2003 جرى لقاء بين الملك "عبد الله الثاني" والسفير الأمريكي "بول بريمر" وأكد الملك على ضرورة الحفاظ على أمن وسيادة العراق ووحدة أراضيه [6]، وكانت الأردن قد أعربت عن قلقها من صعود التنظيمات

والعصابات الإرهابية على الساحة العراقية كما أصبحت التنظيمات المتطرفة تمسك بزمام الأمور في العراق والتي تشكل خطراً على الأمن الوطني الأردني، وشكل هذا الموضوع هاجساً للسياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار والذي انتهج سياسة حذره ومرنة للتعامل مع الأدوار الإقليمية والدولية ومجارة الوضع دون التأثير على الاستقرار الداخلي [7].

والمرحلة اللاحقة شهدت عودة العلاقات الى طبيعتها بعد زيارة الرئيس العراقي الراحل "جلال طالباني " الى العاصمة الأردنية وكان معه وفد رفيع المستوى، وفي المقابل قام رئيس الوزراء الأردني "عدنان بدران" بزيارة العراق في أيلول 2005، وقد شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً في عهد رئيس الوزراء العراقي " نوري المالكي" خصوصاً في المجال الاستخباراتي الذي أسفر عنه مقتل " أحمد الخلايلة" الملقب بالزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة المتطرف في العراق [8].

وقام السيد "مقتدى الصدر" في التاسع عشر من شباط في العام 2006 بزيارة المملكة الأردنية الهاشمية، والتقى الملك "عبدالله الثاني" وأكد الملك حرصه على وحدة العراق وضمان المستقبل الافضل لشعبه مشيراً إلى ضرورة مشاركة جميع فئات الشعب العراقي في العملية السياسية [9].

وكانت الحكومة الأردنية قد أدانت تفجير مرقد الامام "علي الهادي" في سامراء في 23 شباط 2006 كما أدانته الدول العربية آنذاك، وأكدت ((أن التعرض للأماكن المقدسة قد أثار غضب المملكة واستفز مشاعرنا نحن آل بيت الرسول الأطهار وهذا الحدث يشكل إساءة لمقدسات المسلمين وهذا ما ترفضه الأردن رفضاً قاطعاً)) وأكدت الأردن وقوفها إلى جانب العراق في الحفاظ على أمن واستقرار العراق ومحاربة التطرف بجميع صوره وأشكاله [10].

كما شهد العام 2006 تزايداً ملحوظاً في اللقاءات على مستوى رفيع الأمر الذي أشار إلى حرص البلدين على تنمية وتطور العلاقات السياسية، ففي 27 تموز 2006 زار رئيس الوزراء العراقي " نوري المالكي" العاصمة عمان والتقى بالملك "عبدالله الثاني" وأكد الملك إن المملكة ترغب في مساعدة العراق وتقديم الدعم لتحقيق الاستقرار والتخلص من الأزمات الأمنية، وكما أشار إلى رغبة الأردن إلى مشاركته في مؤتمر القيادات الدينية في العراق بالتنسيق والتعاون معه، بالمقابل أشار "المالكي"((إن العراق يسعى إلى تعزيز العلاقات بينه وبين المملكة الأردنية)) إذ حرص الجانبان على تطوير العلاقات في مختلف المجالات تبع ذلك زيارة رئيس الوزراء الأردني "معروف البخيت" بغداد في آب 2006 وأعلن

خلال الزيارة عن افتتاح سفارة أردنية دائمة في العراق، كما عقدت جلسة مباحثات بين المالكي والبخيت ركزت على تعزيز التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والتجارية [11].

وشهد العام 2006 تعدد الزيارات من قبل مسؤولين سياسيين عراقيين إلى العاصمة عمان ومن بينها زيارتان لنائب رئيس الجمهورية الدكتور" طارق الهاشمي" الذي سعى لتعزيز العلاقات العراقية – الأردنية، ونتيجة لتصاعد التوتر بمختلف أشكاله في العراق على مدار العام 2006 أطلقت الحكومة الأردنية حملة واسعة النطاق سعت إلى تقليل العنف وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه القضية ودعم العراق ووحدته الوطنية بجميع أطيافه [12].

وفي العام 2007 شهدت زيارة الرئيس العراقي الراحل "جلال طالباني" الى المملكة الأردنية، وناقش الطرفان سبل تطوير العلاقات العراقية – الأردنية، وشدد الرئيس " طالباني" على ضرورة موازنة الجهود الأردنية والمصرية والسعودية من أجل مساعدة العراق في بناء دولة ديمقراطية مستقرة وآمنة، بالمقابل أشار الملك "عبد الله الثاني" إلى ضرورة إرساء الأمن والاستقرار في العراق وذلك لضمان عودة العراق الى بيئته الإقليمية والدولية، تبع ذلك لقاء الملك "عبدالله الثاني" رئيس إقليم كردستان العراق السيد "مسعود بارزاني" في 18 آذار 2007 و شدد الملك "عبدالله" على أهمية مساهمة الأكراد في الجهود الرامية إلى تعزيز استقرار وأمن العراق وخلق مستقبل أكثر إيجابية وأشار إلى عمق الروابط التاريخية بين العرب والكرد مشيراً ان لهذه العلاقات أثر إيجابي على تطور العراق ووحدته الوطنية [13].

وفي إطار تطور العلاقات العراقية– الأردنية زار الملك "عبد الله الثاني" العراق في 11 آب 2008 وعدت هذه الزيارة الاولى لملك أردني إلى العراق منذ سقوط النظام السياسي في نيسان 2003، والتقى خلال هذه الزيارة برئيس الوزراء " نوري المالكي"، وتم تعيين السفير " نايف الزيدان"، سفيراً للأردن في العاصمة بغداد في إطار التحركات العربية لتعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق، وبمناسبة خطاب العرش وفي افتتاح الدورة الثانية لمجلس الأمة الخامس عشر تطرق الملك إلى الشأن العراقي اذ أكد على دعم الشعب العراقي والوقوف إلى جانبه ووصف المقيمين العراقيين في الأردن بالأشقاء والضيوف ومن الواجب رعايتهم كأخوة يمرون بظروف صعبة واستثنائية [14].

وكانت للأزمات الإقليمية تأثيراً كبيراً على العلاقات العراقية – الأردنية اذ تأثرت العلاقات بين البلدين بنشوب الأزمة السورية في العام 2011، وقد تسبب ذلك بتداعيات سياسة وأمنية واقتصادية على المنطقة بأكملها، فضلاً عن التحديات المشتركة بين الدولتين، اذ شهد كلاً من العراق والأردن عمليات

إرهابية متزايدة بسبب تسلل المسلحين عبر الحدود، وانعكس ذلك على علاقاتها الاقتصادية وتم قطع طرق التجارة بسبب الأوضاع الأمنية المتفاقمة، ولذلك كان الأردن داعماً للبرامج الحكومية العراقية الخاصة بأنشاء ما عرف بالصحوات العشائرية، وخصوصاً في المنطقة الغربية بالعراق لمواجهة تنظيم القاعدة الإرهابي، كما استثمرت الأردن عبر ما تمتلكه من علاقات متينة مع الشيوخ ووجهاء المنطقة لدعم مشروع الصحوات بما يدفع المخاطر المتصاعدة الأمنية عن حدودها المشتركة مع العراق [15].

وبعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي في حزيران العام 2014 لثلث العراق، أصبح هناك قلق لدى الحكومة الأردنية لاسيما ما أصبح الوضع العراقي عليه من عدم استقرار الوضع الأمني، وما يمكن ان ينتج عن ذلك من تداعيات إقليمية على دول الجوار وفي مقدمتها الأردن الذي عانى من آثار وتداعيات الأزمة السورية على دول الجوار من ضمنها الأردن [16].

والمشكلة التي أقلقت الأردن تتمثل بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين للأردن مثلما حدث في العام 1991 و 2003 في ظل الآثار الأكثر سلبية على الاقتصاد الأردني لوجود اللاجئين السوريين، وإن كانت احتمالات حصول موجة نزوح عراقية كبيرة باتجاه الحدود الأردنية أقل من الحالة السورية، التي لا تفصلها عن الأردن صحراء الأنبار الشاسعة وتمتاز بتشابك اجتماعي وجغرافي، وظهرت الحاجة إلى إقامة مخيم للاجئين داخل الحدود العراقية، وليس في الأراضي الأردنية، فالمنطقة تقع في ظل تشابك جغرافي واجتماعي غاية في التعقيد [17].

ومنذ إعلان العراق الانتصار على تنظيم الدولة الإرهابي في كانون الأول من العام 2017، بدأت الحكومة العراقية التحرك نحو ضبط الحدود العراقية مع الجانب الأردني، اذ تمثل حدود غرب العراق مصدر قلق، لذلك عملت الحكومة العراقية على توقيع اتفاقية أمنية مع المملكة الأردنية وذلك للحفاظ على الحدود آمنه وتبادل المعلومات اللوجستية في مجال مكافحة الإرهاب وتنظيماته المتشددة [18].

في حين شهدت حقبة رئيس الوزراء السابق "عادل عبد المهدي" علاقات ودية، فقد كانت زيارة الملك عبد الله الثاني للعراق في العام 2019 نقطة تحول في العلاقة السياسية بين الدولتين، إذ أكد الطرفان العراقي والأردني على عمق العلاقات التاريخية والجغرافية والأواصر المشتركة ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتتابعت الزيارات على مختلف المستويات والمسميات، وتوجت بتوقيع اتفاقيات اقتصادية، كما نرى ذلك في المبحث الاقتصادي، كما أكد رئيس الجمهورية السابق "برهم صالح" على عمق العلاقات التاريخية العراقية–الأردنية مشيراً إلى ضرورة الارتقاء بها لتحقيق طموحات وتطلعات

الشعبين الشقيقين، وعبر رئيس الوزراء السيد "عادل عبد المهدي" عن اعتزاز وتمسك العراق بالعلاقات الحيوية التي تربطه مع المملكة مثمناً دور الأردن بدعم العراق بمجالات متعددة [19].

وفي أيار 2020 دعا رئيس وزراء العراق "مصطفى الكاظمي" إلى ضرورة إبعاد العراق عن سياسة المحاور في ظل الوضع المضطرب التي تشهده منطقة الشرق الأوسط وذلك لمصلحة العراق، وكانت العاصمة عمان قد استضافت في آب 2020 القمة الثلاثية مصر والعراق والأردن وبحثوا القضايا الإقليمية والتعاون الاقتصادي، تبع ذلك استضافة العاصمة بغداد القمة الثلاثية في 6/27/ 2021 بحضور قادة العراق والأردن ومصر وكانت الدول الثلاث قد استلهمت مشروع مجلس التعاون العربي الذي جمع العراق ومصر والأردن واليمن في العام 1989، وتناول اللقاء الملفات الإقليمية المهمة، وكانت حكومة الكاظمي منفتحة لدفع فكرة التحالف الثلاثي إلى الأمام، والرئيس المصري " عبد الفتاح السيسي" أشار في كلمته العلنية إلى أن التكتل يستهدف تحقيق التعاون والتكامل الاستراتيجي بين الدول الثلاث، وكانت قمة بغداد قد وجدت ترحيباً في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت خارجيتها بياناً أعربت فيه دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتوجهات التعاون بين العراق ومصر والأردن، وايضاً تم بحث آليات التكامل للربط الشبكي للطاقة الكهربائية ومد خط أنابيب نفط العراق عبر الأردن [20].

وتطورت العلاقات العراقية – الأردنية في عهد رئيس الوزراء العراقي " محمد شياع السوداني" عندما استلم رئاسة الوزراء إذ تلقى في تشرين الأول 2022 اتصالاً هاتفياً من نظيره الأردني "بشر الخصاونة "جرى خلاله تأكيد استدامة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وحرص الحكومة العراقية على بناء شراكة فعالة مع المحيطين العربي والإقليمي لما فيه مصلحة الشعب العراقي وباقي شعوب المنطقة[21].

وكانت الأردن اولى المحطات الخارجية لرئيس الوزراء العراقي " محمد شياع السوداني" منذ تكليفه ففي 22 تشرين الثاني 2022، اذ زار المملكة الأردنية الهاشمية والتقى بالملك " عبد الله الثاني بن الحسين، وتم بحث العديد من الملفات والقضايا الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على أهمية تنفيذ الاتفاقيات السابقة بين العراق والأردن ومصر نظراً لما تضمنته من رسائل دلت على تمسك العراق والتزامه بقواعد حسن الجوار العربي والإقليمي وكان للزيارة العديد من الدلالات السياسية أهمها[22]:

1. يمثل الأردن داعماً وشريكاً مهماً بالنسبة للعراق في عدة مجالات منها الجانب الأمني والذي فرضته الحدود المشتركة بين الطرفين، والتعاون الاقتصادي والذي يسهم في تسهيل انتقال البضائع بين البلدين

والاستثمارات المشتركة، فضلاً عن وجود الجالية العراقية في الأردن والتي يقارب عددها 131 ألف عراقي بحسب احصائيات المجلس الأعلى للسكان في الأردن.

2. الخبرات الأردنية في مكافحة الإرهاب، حيث تأتي الأردن في طليعة الدول التي تنادي بضرورة مكافحة الإرهاب والتصدي له إلى جانب العراق الذي عانى منه الكثير.

3. جاءت الزيارة لتعزيز التقارب بين الأردن والعراق ومصر في إطار التعاون الثلاثي الذي يسعى لرص الصفوف بعيداً عن التجاذبات الإقليمية، في ظل ما يشهده الإقليم العربي من فوضى ونزاعات وصراع فلسطيني – إسرائيلي ممتد لعقود.

كما استضافت المملكة الأردنية الهاشمية مؤتمر بغداد الثاني للتعاون والشراكة في منطقة البحر الميت في العشرين من كانون أول 2022، وعبر المشاركون في المؤتمر عن شكرهم للمملكة الأردنية الهاشمية لاستضافة المؤتمر وحسن تنظيمه، كما أشاد الأردن والعراق بدور الجمهورية الفرنسية التنسيقي في إطلاق مؤتمر بغداد ومشاركتها وأعلن المشاركون استمرار العمل للبناء على مخرجات الدورة الأولى لمؤتمر بغداد والمضي في التعاون مع العراق دعماً لأمنه واستقراره وسيادته ومسيرته الديمقراطية وعمليته الدستورية وجهوده لتكريس الحوار سبيلاً لحل الخلافات الإقليمية، كما شدّدوا على وقوفهم إلى جانب العراق في مواجهة جميع التحديات، بما ذلك تحدي الإرهاب، الذي حقق العراق نصراً تاريخياً عليه بتضحيات كبيرة وبتعاون دولي وإقليمي، وجددت الدول إدانتهم التطرف والإرهاب بكل أشكاله، ودعمهم للعراق في جهوده ترسيخ دولة الدستور والقانون وتعزيز الحوكمة وبناء المؤسسات القادرة على مواصلة التقدم وإعادة الإعمار وحماية مقدراته وتلبية طموحات شعبه[23].

وأجرى رئيس مجلس الوزراء "محمد شياع السوداني" مباحثات بشأن وحدة الموقف العربي لوقف الانتهاكات المستمرة التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني، إذ تمت مناقشة العديد من القضايا مع الملك "عبد الله الثاني" وأهمها التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشدّد الجانبان على أهمية وحدة الموقف العربي والإسلامي والتحرك العاجل لإيقاف التصعيد والعمل المشترك لوقف الانتهاكات المستمرة التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني والتي كانت السبب الأساس في توتر الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، كما جرى التشديد على ضرورة الالتزام بمباحثات بشأن وحدة الموقف العربي إزاء القرارات الدولية التي تم تجاهلها ومواصلة الجهود

الإقليمية والدولية نحو استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس[24].

وفي إطار الاستمرارية وديمومة العلاقات بين الدولتين زار رئيس البرلمان العراقي الدكتور "محمود المشهداني" العاصمة عمان في 19 كانون الاول 2024 والتقى برئيس مجلس النواب الأردني "أحمد الصفدي" وخلصت المباحثات إلى توقيع بيان مشترك فيما يتعلق بالجانب السياسي وتضمن [25]:

1- دعم كل الجهود الرامية إلى وقف العدوان على قطاع غزة ورفض محاولات تهجير الفلسطينيين من القطاع والضفة، والعمل على مضاعفة جهود إيصال المواد الإغاثية والطبية للقطاع، ورفض كل أشكال الأعمال المتطرفة للمستوطنين ضد الفلسطينيين في مختلف الأراضي الفلسطينية ورفض الانتهاكات التي تمارس بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

2. تنسيق المواقف البرلمانية المشتركة بين مجلسي النواب الأردني والعراقي، استناداً إلى تاريخ طويل وممتد من العلاقة الأخوية والتاريخية الراسخة بين البلدين، بما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة والدفاع عن قضايا الأمة العربية.

وكانت قد انعقدت في العاصمة بغداد في 17 أيار 2025 القمة الرابعة والثلاثين لتجدد الحضور السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية، وهذه المواقف المبدئية التي لطالما تميزت الأردن في مختلف المحافل العربية والدولية، ولم يكن الحضور الأردني مجرد مشاركة بل كان مساهمة فاعلة في صياغة مخرجات القمة التي توجت بإعلان بغداد وأعادت وضع قضايا الأمة في أولويات الطاولة العربية لاسيما القضية الفلسطينية التي حرصت الأردن على ألا تكون ملفاً عادياً، وشكلت مشاركة الأردن في قمة بغداد على تأكيد خصوصية العلاقة بين عمان وبغداد، وكان لوزيري خارجية العراق والأردن دور في إنجاح أعمال القمة، والأردن لطالما نظر إلى العراق بوصفه رئة عربية حيوية، ويرى أن استقرار العراق وعودته لدوره القيادي في محيطه العربي هو رافعة للاستقرار الإقليمي الراسخ ككل، وهو ما يفسر دعمه الدائم لاستضافة بغداد للقمة ومساندته للمبادرات العراقية التي تهدف لتعزيز العمل العربي المشترك [26].

في ضوء الطرح السابق نجد أن العلاقات العراقية – الأردنية بعد العام 2003 شهدت تحولاً مرحلياً تدريجياً من الحذر السياسي إلى الشراكة البرغماتية، مستفيدة من تجارب الماضي في علاقتها مع النظام العراقي السابق، ومتأثرة بذات الوقت بتغيير النظام السياسي في العراق والبيئة الإقليمية غير

المستقرة في المرحلة الاولى بين العام (2003–2006)، والتي تميزت بالتوتر نتيجة للأوضاع الأمنية في العراق وتباين المواقف إزاء الوجود الأمريكي، مع حرص الأردن آنذاك على استقرار العراق وضرورة الحفاظ على وحدته الوطنية، ومنذ العام 2007، أصبحت العلاقات العراقية – الأردنية أكثر انفتاحاً وتم إعادة الثقة من خلال تبادل الزيارات على مستوى رفيع ومواجهة خطر الإرهاب الذي يتعرض له البلدان.

المبحث الثاني

تطور العلاقات العراقية – الأردنية اقتصادياً بعد العام 2003

شهدت العلاقات الاقتصادية العراقية – الأردنية بعد العام 2003 تحولاً ملحوظاً ارتبط بالمتغيرات السياسية والأمنية التي أعقبت سقوط النظام السياسي السابق، وما تبع ذلك من إعادة صياغة العراق للسياسات الاقتصادية اتجاه دول الجوار ومنها المملكة الأردنية وانفتاح العراق التدريجي على محيطه الإقليمي فقد ظهرت الأردن كأحد ابرز الشركاء الاقتصاديين للعراق معززه ذلك بالتقارب الجغرافي وتشابك المصالح ووجود علاقات تاريخية لا يمكن تجاوزها. وسيتم تناول الموضوع في مطلبين:

المطلب الاول: التبادل التجاري بين العراق والأردن بعد العام 2003

المطلب الثاني: التعاون الاستثماري ومشاريع الطاقة والنقل

المطلب الاول

التبادل التجاري بين العراق والأردن بعد العام 2003

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان 2003 توقفت العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن نظراً للظروف الصعبة التي مر بها العراق، وأكد محللون اقتصاديون أردنيون إن الحرب الأمريكية التي شنت على العراق أثرت وتؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الأردني، وإن استمرارها سيزيد من حجم الخسائر الاقتصادية الأردنية على المدى المنظور وقدرت آنذاك بحوالي ملياري دولار، وهو ثمن النفط وقيمة التبادل التجاري، والسبب في اعتماد السوق الأردني على العراق منذ العقد الاخير من القرن الماضي واعتماد الأردن كلياً على نفط العراق، وفسر أستاذ الاقتصاد في جامعة الأردن الدكتور «منير حمارنه » ((إن الحرب على العراق وجهت ضربة كبرى للاقتصاد الأردني خاصة واقتصاديات الدول العربية عامة لأنها تقلص عائدات الأردن الخارجية الاقتصادية بسبب الحرب))، والجدير بالانتباه

أن الاقتصاد الأردني يعد من الاقتصاديات الناشئة المفتوحة على العالم الخارجي، وهو عرضه للعديد من الصدمات على المستوى الداخلي والخارجي، ومن أبرز المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأردن، عجز الموازنة، وضعف هياكل الإنتاج، مع ارتفاع الدّين العام الداخلي والخارجي، وعليه كان لابد من وضع حلول لمشكلة البطالة والفقر، والسعي لخفض عجز الموازنة والدّين بأنواعه، وتقليل عجز ميزان المدفوعات، وهذا يفرض على صنّاع السياسات العامة تقوية دور الاستثمار الداخلي والأجنبي، والبحث عن أسواق أخرى للمنتجات الأردنية مع تنويع مصادر الدخل [27].

ويلاحظ تغلب المصالح المشتركة بين العراق والأردن مع الترابط الجغرافي والجذور التاريخية، إذ ساهمت هذه العلاقات في تنشيط العلاقات الاقتصادية، فقد اتخذ العراق خطوة إيجابية منذ تشكيل أول وزارة بعد تغيير النظام السياسي في العراق في العام 2003، إذ قدمت تطمينات للأردن بعدم سحب الدعم الاقتصادي واستئناف المنحة النفطية التي كان يحصل عليها الأردن في عهد النظام العراقي السابق، فقد كان الأخير يؤّمن للأردن معظم الاحتياجات النفطية وبأسعار تفضيلية، بالمقابل قامت الأردن بإغلاق حدودها ضد المسلحين الذين يقومون بالعمليات الإرهابية في العراق، وطبقاً لذلك تم توقيع بروتوكول للتعاون الاستراتيجي والتكاملي بين الدولتين في مختلف المجالات في آب 2006 [28].

وكذلك تم إنشاء المنطقة الحرة العراقية – الأردنية في معبر الكرامة الحدودي لتسهيل عمليات تجارة الترانزيت والتبادلات التجارية والاقتصادية، والصناعات التصديرية وخدمة كل من المستثمرين في كلتا الدولتين، اذ تم تخصيص ما يقارب من عشرة الاف دونم لإنشاء منطقة التجارة الحرة واخرى متعددة، كما تم تشكيل مكتب البعثات المؤقتة للبنك الدولي، وأيضاً وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الحكومة الأردنية بتاريخ الثاني عشر من نيسان 2004، وذلك لإدارة أعمال البنك الدولي من الأردن، نظراً للظروف في ذلك الوقت ثم تحول مكتب هذه البعثة بعد ذلك إلى المنطقة الخضراء في بغداد في العام 2015، وقامت بعثة البنك الدولي طيلة المدة بين الأعوام من 2004– 2015 بتنظيم وتفعيل البرامج التدريبية في الأردن لبناء قدرات العراقيين في مجال الإحصاء والاقتصاد وإدارة المشاريع وتشجيع الاستثمار [29].

ومنذ العام 2004 أصبح الميزان التجاري لصالح الأردن، فقد وصل حجم الصادرات الأردنية للعراق الى نحو 510.5 مليون دولار وتتضمن منتجات التنظيف والمنظفات والأسلاك الكهربائية والأسمدة

والأدوية والمنتجات الغذائية والأعلاف والدهانات وغيرها، مقابل 64.3 مليون دولار من المستوردات وتتضمن النفط الخام والزيوت والحبوب والتمر المجفف والفستق ومنتجات كيميائية عضوية، وأصباغ ومواد ملونة سطحية وغيرها، وكذلك ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ العام 2007 ليرتفع إلى أكثر من مليار دولار، ففي العام 2008 أيضاً تم توقيع مذكرة تفاهم تسمح للأردن باستيراد النفط العراق بسعر يقل بـ 18 دولار للبرميل الواحد عن السعر العالمي، على أن يزود العراق بموجبها الأردن بـ 10 الاف برميل نفط يومياً، وفي العام 2013 بلغ حجم الاستثمارات العراقية الإجمالية في الأردن نحو 12 مليار دولار، كما بلغ عدد المستثمرين العراقيين في بورصة عمان نحو 300 مستثمر، إذ قدّرت قيمة استثمارات العراقيين في بورصة عمان نحو 295 مليون دينار أردني او ما يقدر بـ 1.6 % من إجمالي القيمة السوقية لبورصة عمان، أما في السوق العقارية الأردنية فقد أظهرت بيانات دائرة المساحة والاراضي، إن العراقيين يمتلكون أكثر من 50% من قيمة المشتريات العقارية [30].

وفي العام 2012 بلغت صادرات العراق للأردن 75.8 مليون دولار بينما استيرادات العراق من الاردن بلغت 287.6 مليون دولار وبلغت درجة الانكشاف الاقتصادي على الأردن 19% في العام 2012، أيضاً بلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي 4% بينما نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 15 % كما بلغ معدل النمو السنوي للصادرات 46% وسجلت الاستيرادات نمو سنوي بلغ 4% وفي العام 2013 بلغت صادرات العراق للأردن 85.4 مليون دولار بينما استيرادات العراق من الأردن بلغت 344.4 مليون دولار [31].

كما سجل الميزان التجاري في العام 2013 عجزاً مقداره 259.4 مليون دولار وارتفعت درجة الانكشاف الاقتصادي في الأردن عن السنة التي سبقتها لتبلغ 2% كما بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 4% ونسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي 17% وبلغ معدل النمو السنوي للصادرات 15% في حين بلغ معدل النمو السنوي للاستيرادات 19%، وذلك بسبب عدم الاستثمار في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وعدم اتخاذ إجراءات كمركية للحد من الطبيعة الاستهلاكية للواردات الأجنبية وعدم دعم المنتوج المحلى مقابل المنتوج الأجنبي [32].

وبعد إعلان حكومة رئيس الوزراء العراقي السابق «حيدر العبادي» الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي في العام 2017 دخلت الدول بالتدريج إلى السوق العراقية مع تنامي الاستقرار وتحسن الوضع الأمني، ازدادت جاذبية الاسواق العراقية للدول الإقليمية ومنها الأردن وأصبحت الأخيرة من المصدّرين

الرئيسيين للسلع للعراق، كما حاولت الحكومة العراقية زيادة الرسوم الكمركية على بعض السلع وذلك بهدف دعم تصنيع المنتجات المحلية، كما قامت بحظر استيراد البضائع أو مجموعة منها إلى الأراضي العراقية، وشهدت هذه الحقبة عمليات تبادل تجاري من البلدين، إذ تضمنت عمليات التصدير من العراق إلى الأردن مثل النفط والنفط المكرر ومشتقات النفط، أما الواردات إلينا من الأردن تضمنت المنتجات الزراعية والصناعية والمواد الغذائية والسيارات، وعمليات التبادل التجاري هذه عكست التطور والتعاون التجاري والاقتصادي خلال حقبة «حيدر العبادي» [33].

المطلب الثاني

التعاون الاستثماري ومشاريع الطاقة والنقل

كانت العلاقات العراقية الأردنية قد تطورت وتوجت بعقد اتفاقيات متعددة في المجالات الاقتصادية المتنوعة في شباط 2019 في ختام مباحثات رئيس الوزراء الأردني الدكتور "عمر الرزاز "مع نظيره العراقي "عادل عبد المهدي"، وبحضور وزراء ومسؤولين من الجانبين وسفيري البلدين وتضمنت الاتفاقيات التي نشير إلى أهمها: [34]

1. قطاع النقل، قرّرت الحكومة الأردنية إعفاء البضائع العراقية المستوردة عن طريق ميناء العقبة من (75%) من الرسوم التي تتقاضاها سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، بحيث يصبح المبلغ الذي يدفعه المستورد العراقي هو نسبة (25%) من الرسوم فقط.

2. توافق الجانبان على توقيع اتفاق تجاري ما بين الخطوط الملكية الأردنيّة والخطوط الجويّة العراقيّة في مجال (الرمز المشترك) أو Code Share لمساعدة المسافرين على خطوط الطيران العراقي من الوصول إلى وجهات عالمية مختلفة، وكذلك التدريب والتعاون في مجالات الطيران والنقل الجوي وتبادل الخبرات في مجال الأرصاد الجوية والموانئ.

3. تقرر البدء بالعمل بآلية النقل Door to Door للسلع والبضائع والمنتجات النفطية المتبادلة بين البلدين بدءاً من 2019/2/2، بحيث يتّم التسهيل على الصناعيين والتجّار ورجال الأعمال في البلدين نقل سلعهم من العراق إلى الأردن والعكس بكلف أقل ومدد زمنية أقصر لتسهيل عملية التبادل التجاريّ، وذلك بحسب الآليات التي تمّ التوافق عليها بين وزارتيّ النقل الأردنية والعراقية، مما يوفّر آلاف فرص العمل من خلال المنشآت التجارية المساندة التي ستنشأ لخدمة هذه الحركة الكثيفة.

4. القطاع المالي فقد تمّ الاتفاق على المبادئ العامة لتسوية القضايا العالقة والمبالغ الماليّة المطلوبة من كلّ طرف للآخر، وتشكيل لجنة فنيّة تقدم حلولاً توافقية نهائية مقترحة للملفات المالية العالقة بين البلدين.

5. قطاع الطاقة، ونظراً لحاجة الجانب العراقي للطاقة الكهربائية، فقد تمّ التوافق على أن يقوم الجانب الأردني بتزويد الجانب العراقيّ بالكهرباء من خلال الربط الكهربائيّ.

6. مشروع أنبوب النفط العراقي– الأردني تّم التوافق على أن يتّم البدء بالدراسات اللازمة لإنشاء أنبوب النفط بحيث يمتّد أنبوب النفط العراقي من البصرة مروراً بمنطقة " حديثة" ومن ثم إلى "ميناء العقبة "، وذلك لتمكين العراق من تنوع منافذ تصدير النفط لديه.

7. أمّا فيما يتعلق بتزويد النفط الخام العراقي للأردن، فقد توافق الجانبان على أن يقوم الجانب العراقي بتزويد الجانب الاردني بـ (10) آلاف برميل يومياً من نفط كركوك آخذين بعين الاعتبار كلف النقل واختلاف المواصفات في احتساب سعر النفط، الأمر الذي سيفتح باب تصدير النفط العراقي الى الأردن ويساهم في زيادة حركة النقل والشاحنات لدى الجانبين.

8. وفي القطاع الاقتصاديّ، اتفق الجانبان على تفعيل قرار مجلس الوزراء العراقيّ المتّخذ عام 2017 القاضي بإعفاء قائمة السلع الأردنية من الرسوم الجمركية، وذلك بعد مفاوضات استهدفت تحديد قائمة السلع التي لا تسبب ضرراً بالصناعة والزراعة المحلية العراقية، كون السلع المعفاة لا تُنتَج في العراق أو أنّ إنتاجَها لا يغطي حاجة السوق العراقيّ.

وتطورت العلاقات الاقتصادية العراقية – الأردنية في عهد رئيس الوزراء "محمد شياع السوداني" إذ توصلت اللجنة الأردنية – العراقية المشتركة في الدورة التاسعة والعشرين في التاسع من شباط 2023، برئاسة ووزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل "يوسف الشمالي" ووزير الصناعة والمعادن العراقي "خالد بتال نجم" إلى اتفاقات وتفاهمات لتعزيز التعاون الثنائي بين الدولتين في العديد من المجالات بما يخدم المصالح المشتركة وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة، وناقشت اللجنة موضوعات شاملة للتعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والتجارة والمدينة الاقتصادية والتعليم والنقل والزراعة والثقافة والشباب والمياه والسياحة والآثار، ووقع الجانبان عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم للتعاون في مجال الاستثمار والعمل والتدريب المهني والتنمية الاجتماعية والتجارة، كما تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين اتحاد الغرف التجارية العراقية وغرفة تجارة الاردن، وأكد "الشمالي" إن السوق العراقية

تحتل المرتبة الثانية من بين الاسواق التي تصلها الصادرات الاردنية والتبادل التجاري بين البلدين ارتفعت نسبته إلى 65%، وشدد الجانبان على أهمية الإسراع لاستكمال الإجراءات التنفيذية الخاصة بإنشاء المدينة الاقتصادية الأردنية – العراقية المشتركة [35].

في ضوء ما تقدم نجد أن العلاقات العراقية – الأردنية اتسمت في مرحلة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بكونها علاقات شهدت استقراراً سياسياً ملحوظاً، وركز الجانبين على تعزيز التنسيق الثنائي في القضايا الإقليمية وخصوصاً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مع التزام الدولتين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعزيز التعاون الاقتصادي عبر تفعيل آليات اللجان العليا، والتركيز على استمرار مشروع أنبوب نفط البصرة والعقبة وتفعيل منفذ طريبيل الحدودي وزيادة حركة التبادل التجاري والتوسع في مشاريع الربط الكهربائي والطاقة.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات العراقية– الأردنية وسبل تطويرها

تشهد العلاقات العراقية – الأردنية في المرحلة الراهنة أهمية متزايدة في ظل التحولات الإقليمية المتسارعة والتوترات الأمنية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران منذ حزيران 2025 ولحد الآن، وما نتج عنها من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية انعكست على دول المنطقة كافة، وفي هذا السياق تبرز العلاقات العراقية – الأردنية بوصفها إحدى العلاقات العربية التي تسعى إلى تحقيق قدر من التوازن والتنسيق المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية المتنامية انطلاقاً من الروابط الجغرافية والمصالح الاقتصادية والأمنية المشركة بين البلدين.

وهناك متغيرات إقليمية ودولية تلعب دوراً مهماً في العلاقات العراقية – الأردنية، فالعراق وبالنظر إلى موقعه شبه مغلق جغرافياً، فإنه بحاجة ماسة إلى ضرورة إيجاد منافذ أخرى مع دول الجوار، على أساس أن المنفذ الوحيد له هو ميناء الفاو المطل على الخليج العربي، والإطلالة العراقية عليه تعاني من الضعف وذلك لأن منطقة الشرق الأوسط دائمة الأزمات وحدوث أي أزمة قد تؤدي إلى عرقلة مرور الصادرات النفطية والواردات الأخرى التي تأتي إلى العراق، والتي تمر بالضرورة عبر مضيق هرمز فالصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في العام 2026 من شأنه أن يترك آثاره السلبية على العراق الذي لا يمتلك منافذ أخرى تربطه بالعالم الخارجي، ومن الضروري على الحكومة

العراقية التعامل والتعاون مع دول الجوار والأردن من ضمنها، ولاسيما وأنها تمتلك ميناءً مهماً ألا وهو ميناء العقبة المطل على البحر الأحمر[36].

وفي ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الخليج العربي، وما قد يترتب عليها من اضطرابات محتملة في حركة الملاحة البحرية، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في منظومة تصدير النفط العراقي من منظور استراتيجي يهدف إلى تقليل الاعتماد المفرط على الممرات البحرية في الخليج العربي، ولا سيما في ظل احتمالية استمرار الصراع لمدة طويلة أو تكرار أزمات مماثلة في المستقبل، فمشروع خط الأنابيب العراقي الأردني يمثل مشروع خط الأنابيب الذي يربط حقول النفط في البصرة بميناء العقبة الأردني أحد المشاريع الاستراتيجية التي يمكن أن توفر للعراق منفذاً إضافياً لتصدير النفط عبر البحر الأحمر، ورغم أن هذا المشروع طُرح منذ سنوات، إلا أن الظروف الجيوسياسية الراهنة تعطيه أهمية أكبر بوصفه أحد الحلول العملية لتعزيز أمن الطاقة العراقي، فإنشاء هذا الخط يمكن أن يسهم في تنويع طرق التصدير وتقليل المخاطر المرتبطة بالممرات البحرية في الخليج، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي بين العراق والأردن[37].

بسياق متصل أمام الحكومة العراقية خيارات مستقبلية لمواجهة أزمة نقل النفط العراقي في ظل الصراع الدائر في المنطقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ومن ابرز هذه الحلول [38]:

1. أنشاء خزانات استراتيجية من خلال بناء مستودعات نفطية ضخمة في مناطق قريبة من منافذ التصدير البديلة ووضع خزانات استراتيجية عائمة قريبة من الدول المستوردة للنفط على أن يتم معها شراء النفط المخزن في هذه الخزانات كبديل في حالة الأزمات.

2. تعدد المنافذ: ويعني الإسراع في إنجاز أنبوب البصرة – العقبة لضمان تدفق مليون برميل يومياً كحد أدنى عن طريق الأردن.

3. إعادة تأهيل الأنابيب المعطلة: استثمار العلاقة مع الجانب السوري والتركي لإعادة تشغيل وزيادة طاقة الأنابيب الشمالية ومنها خط بانياس لتصل إلى 1.5 مليون برميل يومياً كحد أدنى، فضلاً عن ذلك أهمية العمل وبذل الجهود المشتركة لإدامة ما أنجز واتفق عليه من تعاون واتفاقيات اقتصادية وفنية ومناطق التجارة الحرة بين البلدين، ودعوة المستثمرين الأردنيين للاستثمار في العراق أسوة بالمستثمرين العراقيين الذين يستثمرون أموالهم في قطاعات مختلفة في الأردن، وأهمية تفعيل التعاون النفطي ودراسة ربط البلدين عبر منظومة سكك الحديد وذلك بإنشاء شبكة سكك حديدية مما يوفر نقل

فعال للصادرات والواردات العراقية إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر، ما يعزز التجارة بين البلدان العربية المطلة على البحر الأحمر ودول شمال إفريقيا [39].

ان المواجهة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تعد من اشد المواجهات وتهديداً لمنابع الطاقة في منطقة الخليج العربي، لاسيما وإن إسرائيل عملت على استهداف خزانات تخزين النفط الإيراني، مما دفع الاخيرة إلى استهداف محطات الطاقة وخزانات النفط والغاز في دول الخليج العربي، مما أثر على عملية إنتاج النفط، كما أن قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز ومنع مرور السفن عبر المضيق أدى إلى إغلاق حقول النفط والغاز في دول الخليج العربي والعراق واعلان حالة القوة القاهرة، وفرضت هذه التحديات إلى تقليص الانتاج العراقي بسبب امتلاء الخزانات المحلية، فمنذ أوائل آذار 2026، بدأ العراق زيادة التصدير إلى الأردن عبر الصهاريج براً إلى 30 الف برميل يومياً، بمعنى إن إنتاج العراق للنفط تقلص إلى حدود ثلث الكمية المنتجة يومياً في الظروف الطبيعية عبر مضيق هرمز والبالغة 3 ملايين برميل يومياً، مما يكبد العراق خسائر كبيرة كونه دولة ريعية تعتمد ما يقارب 90% من إيراداتها على النفط [40].

بالرغم من طبيعة العلاقات المتوازنة التي تحكم مسار السياسة الخارجية العراقية – الأردنية الا أن هناك محددات مازالت تلعب دور في تعزيز العلاقات نحو الأفضل وتتمثل هذه المحددات بالنقاط الآتية [41]:

اولاً: تغير أنظمة الحكم في العراق مقابل استقرار نظام الحكم الملكي الأردني، مما أدى إلى عدم استقرار العلاقة بين الدولتين، ففي كل مرحلة تغيير يشهده العراق تحتاج الرؤية إلى إعادة صياغة فلسفة التعامل السياسي من جديد، مما يعني تمر العلاقات بمرحلة جس النبض إلى حين التوصل إلى تفاهمات جديدة مع الأنظمة الجديدة.

ثانياً: طبيعة العلاقات العراقية – الأردنية تتأثر بعلاقة الأخيرة مع إيران إذ ترى القيادة الأردنية أنها عوامل ضاغطة ومؤثرة أمام تعزيز العلاقات العراقية – الأردنية إذ كانت الأردن من أهم الداعمين للعراق في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية على أساس أن علاقات العراق مع إيران أكثر متانة ووثوقاً من علاقتها مع الأردن وهذا ما يؤثر على مستقبل العلاقات.

ثالثاً: وجود بعض القيادات العراقية من النظام السابق في الأردن يضفي طابع التوتر في العلاقات العراقية – الأردنية بين الحين والآخر ولاسيما وأن العراق أصدر عديداً من التشريعات التي تجرم اعضاء حزب البعث وتحرم عودتهم للحياة السياسية ووجود هؤلاء الأفراد يحمل رسائل غير ودية.

في ضوء ما تقدم نجد أن الحرب الدائرة بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى في العام 2026، قد أثرت بصورة مباشرة على منطقة العراق والخليج العربي، وبطبيعة الحال انعكست على العلاقات العراقية – الأردنية، إذ دفعت التطورات الأمنية المتسارعة البلدين إلى تعزيز مستويات التنسيق السياسي والأمني والاقتصادي لمواجهة تداعيات الحرب الإقليمية، فقد وجد العراق نفسه في موقع جغرافي وسياسي شديد الحساسية بحكم علاقته مع إيران ووجود المصالح الأمريكية على أراضيه، في حين سعت الأردن إلى حماية مصالحها وأمنها الداخلي وحدودها من انعكاسات التصعيد العسكري وتوسع دائرة الصراع في المنطقة والتحديات تبرز الحاجة إلى توثيق التعاون الثنائي بين بغداد وعمان، ولاسيما في مجالات أمن الحدود وتأمين خطوط التجارة والطاقة وتقليل الآثار الناجمة عن اضطراب الملاحة الإقليمية واحتمالات إغلاق الممرات البحرية، كما اتجه الطرفان إلى تكثيف الحوار السياسي للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتجنب انتقال الصراع إلى أراضيهما.

الخاتمة

في ضوء الطرح السابق نجد ان العلاقات العراقية – الأردنية السياسية والاقتصادية قد شهدت تطوراً كبيراً وتميزت العلاقات بالاستقرار النسبي والتفاعل البناء والصريح بين الدولتين، اذ اتجهت السياسات الحكومية منذ عهد رئيس الوزراء السابق السيد "مصطفى الكاظمي" وصولاً الى مرحلة السيد" محمد شياع السوداني" إلى الاستقرار وتوطيد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، واتجهت الدولتين نحو تعزيز التعاون السياسي وتنسيق المواقف الإقليمية في ملفات الأمن، الحدود، الطاقة، التجارة، والقضايا الإقليمية وحرب غزة وقد اسهمت اللقاءات المتكررة كما رأينا سابقاً الى جانب تفعيل اللجان الوزارية المشتركة في ترسيخ بيئة سياسية أكثر انسجاماً على مبدأ المصالح المتبادلة وعدم التدخل بما يعزز قدرة الدولتين على مواجهة التحديات الإقليمية والاقتصادية وخصوصاً حرب غزة والعدوان الإسرائيلي عليها، أما اقتصادياً فقد شكلت مشاريع الربط الكهربائي وخط نفط البصرة – العقبة وتسهيل حركة

التبادل التجاري مؤشرات على رغبة الطرفين في تطوير شراكات طويلة الأمد، ويمكن توصيف العلاقات العراقية – الأردنية حقبة السيد " محمد شياع السوداني" بكونها قائمة على علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة على المصالح المتبادلة مع التركيز على البعد الاقتصادي والأمني بما يخدم الدور الاقليمي للعراق ويعزز الاستقرار العربي.

ونتيجة لما تقدم توصلنا الى العديد من الاستنتاجات:

أولًا: فيما يتعلق بالعلاقات السياسية

1. بعد العام 2003 اتجهت العلاقات إلى إعادة بناء الثقة بعد مرحلة من الحذر بسبب التغير الجذري في النظام السياسي العراقي.
2. الأردن اعتمد سياسة الانفتاح المتوازن على الحكومات العراقية المتعاقبة، مع تجنب التدخل المباشر في الشأن الداخلي.
3. شهدت العلاقات السياسية استقرارًا نسبيًا مقارنة بدول أخرى في الإقليم، رغم التحديات الأمنية في العراق.
4. وجود تنسيق أمني عالي المستوى خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وحماية الحدود.
5. الأردن لعب دورًا كحلقة وصل دبلوماسية بين العراق وبعض الدول الغربية والعربية في مراحل معينة.
6. الزيارات الرسمية المتبادلة أسهمت في تعزيز الخطاب السياسي الإيجابي بين البلدين.
7. التقاء وجهات النظر والموقف من الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة وضرورة إيقافها ومساعدة الشعب الفلسطيني.
8. شكل التهديد بإغلاق مضيق هرمز والحرب الدائرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل دافعاً لتقارب عراقي – أردني أكبر انطلاقاً من إدراك الطرفين لأهمية بناء شراكة استراتيجية طويلة الأمد في مجالات الطاقة والتجارة والنقل، وبما يوفر للعراق منفذاً بديلاً للصادرات النفطية ويمنح الأردن دوراً اقتصادياً ومحورياً في معادلة أمن الطاقة الإقليمي.

ثانيًا: العلاقات الاقتصادية

1. الأردن كان من أوائل الدول التي سعت للحفاظ على علاقات اقتصادية واستثمارية نشطة مع العراق بعد العام 2003.

2. العراق يُعد سوقًا مهمًا للصادرات الأردنية، خاصة السلع الاستهلاكية والدوائية.

3. الاعتماد العراقي على ميناء العقبة منح الأردن دورًا لوجستيًا مهمًا في التجارة العراقية.

4. مشاريع الطاقة، خصوصًا مشروع أنبوب النفط (العقبة–البصرة)، عكست توجهًا استراتيجيًا طويل الأمد رغم بطء التنفيذ.

5. وجود تسهيلات تجارية وجمركية متبادلة بهدف تنشيط التبادل التجاري.

6. الأردن استفاد اقتصاديًا من حركة النقل والتجارة البرية مع العراق، خاصة في مراحل الاستقرار النسبي.

واخيراً العلاقات العراقية–الأردنية بعد 2003 يمكن وصفها بأنها براغماتية ومستقرة نسبيًا وهناك إدراك مشترك لدى الطرفين بأن التكامل الاقتصادي هو الطريق الأكثر أمانًا لتعميق العلاقة مستقبلًا، وفي ضوء ذلك تبدو العلاقات مرشحة لمزيد من التقارب والتنسيق خلال المرحلة المقبلة، في ظل حاجة العراق إلى منافذ تجارية آمنة، وسعي الأردن إلى تعزيز دوره الإقليمي.

الهوامش:

(1) فيصل عودة الرفوع، العلاقات الأردنية – العراقية وجهة نظر من داخل الأردن، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، آذار، مارس 2005، ص1-3.

(2) عدي أسعد خماس، الاحتلال الامريكي للعراق واثره على العلاقات العراقية- الأردنية، 2003- 2010، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2011، ص 83.

(3) رياض مهدي عبد الكاظم، العلاقات العراقية- الأردنية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ج 4، العدد 41، تشرين الثاني 2020، ص 171.

(4) فواز موفق ذنون، العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية 2003-2006، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد، 26، 2012، ص 205.

(5) محمد طارق جعفر، التعامل المثالي في السياسة الخارجية العراقية اتجاه الأردن ومصر، دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، يناير 2022، ص 11.

(6) عدي أسعد خماس، مصدر سابق، ص 90.

(7) سحر محمد الطراونة، خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء صفقة القرن إقليمياً ودولياً، دراسة استشرافية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2021، ص 44.

(8) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سابق، ص 173.

(9) فاتن محمد اللوزي، السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج الثالثة 2003 – 2008، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، عمان، 2008، ص 125.

(10) عدي اسعد خماس، مصدر سابق، ص 105.

(11) أركان إبراهيم وعبير كريم احمد، العلاقات العراقية – الأردنية (2003–2018)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14 العدد 1، آذار 2024، ص 406.

(12) منذر نعمان مشعان عبد الخالدي، العلاقات السياسية والأمنية بين الأردن والعراق 2003–2010، وقائع المؤتمر العلمي السادس بعنوان المتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة في ضوء الاعتماد المؤسسي، مجلة التنمية المستدامة، وقائع مؤتمر، عدد خاص، شباط 2024 ص 41.

(13) المصدر نفسه، ص 41 – 42.

(14) عدي أسعد خماس، مصدر سابق، ص 112.

(15) أركان ابراهيم عدوان، مصدر سابق، ص 416.

(16) محمد أبو رمان، حسابات معقدة: الموقف الأردني من الازمة العراقية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تموز 2014، ص 3.

(17) المصدر نفسه، ص 5.

(18) اياد احمد عبدالله، اشكاليات العلاقة بين العراق والاردن 2003– 2017، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 31، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 622.

(19) رياض مهدي عبد الكاظم، مصدر سبق ذكره، ص 179 وينظر ايضاً: عبد المهدي والرزاز يقران اتفاقيات استراتيجية بين العراق والاردن، صحيفة الصباح بتاريخ 2018/2/29 تاريخ الزيارة 2025/12/15
https://alsabaah.iq/2712–.html

(20) مثلث مصري أردني عراقي: إحياء محور عربي في ظروف مغايرة، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يوليو 2021، ص 2– 6.

(21) ندى شوكت، السوداني والخصاونة يشددان على إستدامة العلاقات الستراتيجية بين البلدين، صحيفة الزمان، السنة 25، العدد 7414، بغداد، 25 /2022/10.

(22) مروان سالم العلي، بعد مرور أشهر على تشكيلها: تقييم أداء حكومة السوداني على صعيد العلاقات العراقية الإقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، 13– 14.

(23) البيان الختامي لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الثاني في الأردن، وزارة الخارجية، جمهورية العراق، تاريخ الزيارة 2025/11/22 https://mofa.gov.iq/amman/?p=4096

(24) علي سعدي عبد الزهرة، موقف العراق من عملية طوفان الأقصى وأحداث غزة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص 12.

(25) بيان مشترك لبرلمانيّ العراق والأردن: دعم مخرجات العقبة حول سوريا وضرورة إنجاز أنبوب النفط بين البلدين، تاريخ الزيارة 2025/9/5
https://alrabiaa.tv/article/108280/108280-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86

(26) ديما الفاعوري، الاردن في قمة بغداد: حضور فاعل ودور محوري في تعزيز التضامن العربي، صحيفة الدستور الأردنية، تاريخ الزيارة 12/10/ 2025
https://www.addustour.com/articles/1492566%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86A

(27) محمد ارمين كربيت وسيف صباح عبود، العراق والاقليم المجاور : رؤية في الابعاد الاقتصادية والتجارية، بحوث ودراسات، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كانون الاول 2023، ص 46.

(28) سهاد أحمد رشيد، امكانية تطور العلاقات التجارية النفطية بين العراق والأردن وبعد العام 2003، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 15 العدد 29 حزيران 2019، ص 140.

(29) أحمد يوسف كيطان، العراق والأردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، دراسة، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني، 2019، ص 4.

(30) المصدر نفسه، ص 5-6.

(31) وليد عبد المنعم عباس الدركزلي ورافد قيس فرحان، العلاقات التجارية بين العراق وبلدان عربية مختارة للمدة 2003 – 2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 95، 2017، ص 333.

(32) المصدر نفسه، ص 333-334.

(33) أركان ابراهيم عدوان وعبير كريم احمد، مصدر سابق، ص 421-422.

(34) عبد المهدي والرزاز يقران اتفاقيات استراتيجية بين العراق والاردن، مصدر سبق ذكره

(35) العراق والأردن يوقعان 16 مذكرة تفاهم، وكالة الأنباء العراقية، تاريخ الزيارة 2025/19/29
https://ina.iq/ar/political/177864--16-.html

(36) عبد الله ناهض عباس، الأردن في المدرك الاستراتيجي العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص 10.

(37) كرار رزاق، الحرب الصهيو أمريكية على إيران وانعكاساتها الاقتصادية على العراق، مركز الشهيد الخامس، بغداد، آذار، 2026، ص 6.

(38) رسل عباس فاضل، تداعيات إغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي: تحليل لأزمة توقف الصادرات النفطية، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، آذار 2026، ص 7.

(39) سهاد أحمد رشيد، مصدر سابق، ص 149.

(40) حسن فاضل سليم، حرب الطاقة، تداعيات الحرب الإيرانية –الأمريكية على أمن الطاقة العالمي، تحليلات وآراء، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص 3.

(41) عبد الله ناهض، مصدر سابق، ص 12-14.

المصادر:

أولاً: البحوث والمقالات والمجلات الدورية

1. أحمد يوسف كيطان، العراق والأردن: مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك، دراسة، قسم الدراسات الاقتصادية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، كانون الثاني، 2019.

2. أركان إبراهيم وعبير كريم احمد، العلاقات العراقية – الأردنية (2003–2018) مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14 العدد 1، آذار 2024.

3. اياد احمد عبدالله، اشكاليات العلاقة بين العراق والاردن 2003– 2017، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، المجلد 31، العدد 4، ديسمبر 2017.

4. حسن فاضل سليم، حرب الطاقة، تداعيات الحرب الإيرانية – الأمريكية على أمن الطاقة العالمي، تحليلات وآراء، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2026.

5. رسل عباس فاضل، تداعيات إغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي: تحليل لأزمة توقف الصادرات النفطية، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، بغداد، آذار 2026.

6. رياض مهدي عبد الكاظم، العلاقات العراقية– الأردنية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ج 4، العدد 41، تشرين الثاني 2020.

7. سحر محمد الطراونة، خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء صفقة القرن إقليمياً ودولياً: دراسة استشرافية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان،2021.

8. سهاد أحمد رشيد، امكانية تطور العلاقات التجارية النفطية بين العراق والأردن وبعد العام 2003، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 15 العدد 29، حزيران 2019.

9. عبد الله ناهض عباس، الأردن في المدرك الاستراتيجي العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

10. علي سعدي عبد الزهرة، موقف العراق من عملية طوفان الأقصى وأحداث غزة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

11. فواز موفق ذنون، العراق والأردن: دراسة في العلاقات السياسية 2003–2006، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد26، 2012.

12. فيصل عودة الرفوع، العلاقات الأردنية – العراقية وجهة نظر من داخل الأردن، آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، آذار، مارس 2005.

13. كرار رزاق، الحرب الصهيو أمريكية على إيران وانعكاساتها الاقتصادية على العراق، آراء، مركز الشهيد الخامس، بغداد، آذار، 2026.

14. مثلث مصري أردني عراقي: إحياء محور عربي في ظروف مغايرة، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يوليو 2021.

15. محمد أبو رمان، حسابات معقدة: الموقف الأردني من الازمة العراقية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، تموز 2014.

16. محمد ارمين كربيت وسيف صباح عبود، العراق والاقليم المجاور: رؤية في الابعاد الاقتصادية والتجارية، بحوث ودراسات، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كانون الاول 2023.

17. محمد طارق جعفر، التعامل المثالي في السياسة الخارجية العراقية اتجاه الأردن و مصر، دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، يناير 2022.

18. مروان سالم العلي، بعد مرور أشهر على تشكيلها: تقييم أداء حكومة السوداني على صعيد العلاقات العراقية الإقليمية، آراء، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

19. منذر نعمان مشعان عبد الخالدي، العلاقات السياسية والأمنية بين الأردن والعراق 2003 – 2010، وقائع المؤتمر العلمي السادس بعنوان المتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة في ضوء الاعتماد، مجلة التنمية المستدامة، وقائع مؤتمر، عدد خاص، 2024.

20. وليد عبد المنعم عباس الدركزلي ورافد قيس فرحان، العلاقات التجارية بين العراق وبلدان عربية مختارة للمدة 2003 – 2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 95، 2017.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. عدي أسعد خماس، الاحتلال الامريكي للعراق واثره على العلاقات العراقية– الأردنية، 2003–2010، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2011.
2. فاتن محمد اللوزي، السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج الثالثة 2003 – 2008، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، عمان، 2008.

ثالثاً: الصحف

1. ندى شوكت، السوداني والخصاونة يشددان على إستدامة العلاقات الستراتيجية بين البلدين، صحيفة الزمان، السنة 25، العدد 7414، بغداد، 25 /2022/10.

رابعاً: الشبكة الالكترونية الدولية

1. عبد المهدي والرزاز يقران اتفاقيات استراتيجية بين العراق والأردن، صحيفة الصباح، بتاريخ 2018/2/29 تاريخ الزيارة 2025/12/15. https://alsabaah.iq/2712-.html

2.البيان الختامي لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الثاني في الأردن، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق، عمان، تاريخ الزيارة 2025/11/22. https://mofa.gov.iq/amman/?p=4096

3. بيان مشترك لبرلمانيّ العراق والأردن: دعم مخرجات العقبة حول سوريا وضرورة إنجاز أنبوب النفط بين البلدين، تاريخ الزيارة 2025/9/5.

https://alrabiaa.tv/article/108280/108280%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86

4. العراق والأردن يوقعان 16 مذكرة تفاهم، وكالة الأنباء العراقية، تاريخ الزيارة 2025/9/29.

https://ina.iq/ar/political/177864--16-.html

5. ديما الفاعوري، الاردن في قمة بغداد: حضور فاعل ودور محوري في تعزيز التضامن العربي، صحيفة الدستور الأردنية، تاريخ الزيارة 12/10/ 2025.

https://www.addustour.com/articles/1492566%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86A